



وأودّ أن أعرب عن تقديري الخاص للكلمات الرقيقة التي جاءت على لسان المتحدثين السابقين بشأن العمل الهام الذي تقوم به هذه اللجنة وفريق الخبراء.

أصدقائي الأعزاء،

أعمل هذا الأسبوع للمرة الأخيرة بصفتي رئيسًا للجنة التوجيهية لفريق الخبراء. لذا اسمحوا لي، اليوم وفي الأيام القادمة، الإشادة بالعمل الرائع الذي أنجزه، على مدى السنوات الإثنتي عشرة الماضية، جميع الذين سبقونا وزملائنا في الفرق المعنية بالمشاريع، واللجنة التوجيهية، ولكن أيضًا كل الذين ساهموا، من خلال المشاورات الإلكترونية المفتوحة أو كمراجعين للأقران، في إعداد 16 تقريرًا لفريق الخبراء، ومدكرتين بشأن القضايا الحرجة والناشئة، و3 وثائق من وثائق القضايا بشأن جائحة كوفيد-19 التي أشير إليها. وهي وثائق، أرى أن جودتها قد حظيت باعتراف الأقران والوسط السياسي، بما يتجاوز اللجنة.

وأودّ أيضًا أن أعثم هذه الفرصة لأشكر أمانة فريق الخبراء. وكما تعلمون، فعندما نستحضر هذه الولاية، نرى أنها كانت ولاية افتراضية تمامًا. فاللجنة التوجيهية الحالية لم تجتمع سوى مرة واحدة فحسب، في روما، وبعد ذلك وجدنا أنفسنا في خضم عملية إعداد وثيقة القضايا بشأن جائحة كوفيد-19، تقرير "السردية العالمية" (تقرير فريق الخبراء رقم 15)، وهو ما ألقى بالكثير من الأعباء الإضافية على كاهل الأمانة. لقد تم القيام بعمل رائع وتوفير دعم كبير هذا العام، لذا، أردت فقط الإشارة إلى ذلك.

وكما لا يخفى على أحد، فقد أنشئ فريق الخبراء في عام 2009 مع إشارة صريحة، في واقع الأمر، إلى "فريق معني بالأمن الغذائي تابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ". كيف يمكن للعلم والمعرفة المساعدة على اتخاذ قرارات سياسية في عالمنا الذي يحتم عليه انعدام اليقين؟ وهذه، بما لا يرقى إليه الشك، مسألة مهمة اليوم وتظل كذلك.

ولا يمكن للنظم الغذائية أن تكون قادرة على الصمود في وجه أزمات، مثل جائحة كوفيد-19 إذا كانت تفتقر إلى الاستدامة. لذلك، يتعين علينا إعادة تصميم نظمنا الغذائية التي باتت اليوم مسؤولة عن قرابة ثلث انبعاثات غازات الدفيئة، وتستهلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، وتؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وإلى انعكاسات صحية وخيمة (بسبب نقص التغذية والتغذية المفرطة على السواء) ولا تسمح بعائدات اقتصادية منصفة وبسبل كسب عيش لجميع الجهات الفاعلة، خاصة بالنسبة إلى المنتجين الأوليين.

ومن هذا المنطلق، سيتيح وضع نظمنا الغذائية على مسار مستدام فرصًا جديدة للمشغلين في سلسلة القيمة الغذائية. ومن شأن التكنولوجيات والاكتشافات العلمية الجديدة، مقترنة برفع مستوى الوعي العام وتزايد الطلب على الأغذية المستدامة، أن تعود بالمنفعة على الجميع أو على أصحاب المصلحة لدينا.

وحدد تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى لعام 2020 بعنوان "الأمن الغذائي والتغذية: بناء سردية عالمية حتى عام 2030" أربعة تحولات حاسمة في مجال السياسات، لا بد منها لتحقيق هذا التحوّل الجذري الذي لا غنى عنه. وفي هذا العام، فإن تقريرنا عن "تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائية"، الذي سيعرض على الجلسة العامة للجنة يوم الأربعاء، يتيح لنا مفاتيح تسليم المشعل إلى أجيال المستقبل.

وباتت في حوزتنا فعلاً كل الأدلة لاتخاذ قرار بالتحرك. وهذا يقتضي بطبيعة الحال اتخاذ إجراءات شجاعة، غير أن التقاعس عن العمل سيكبدنا، إضافة إلى نقل إرث فظيع إلى أجيال المستقبل، تكلفة أكبر بكثير من ذلك.

وبوسع الأوساط العلمية، بل ويجب عليها، بما يتجاوز الخطاب التبسيطي، تنوير إدارة العالم بتحليل نقدي للحقائق والخطابات، وتسليط الضوء على أوجه عدم اليقين، وتوضيح المسارات المحتملة، وفهم العوامل المعيقة، والخلافات، وتضارب المصالح، وعدم التماثل.

وثمة أمر واحد نحاول على الدوام القيام به في فريق الخبراء، مهما كانت وجهات النظر المتباينة أو الأفكار المتضاربة في الأدبيات، وهو أن نفهم فعلاً سبب وجود وجهات نظر متباينة وعرضها بشكل واضح لمساعدة صناعات السياسات والقراء على فهم المواقف المختلفة.

وتعكف فرق خبراء أخرى، لا سيما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، على معالجة المسائل المتعلقة بالأغذية. ويسرني أن يُكرس الحدث الخاص الذي تنظمه الأمانة يوم الخميس لأوجه التفاعل مع اتفاقيات ريو.

وهكذا، أود أن أختتم مداخلة بـ أن أتوجه، باسم فريق الخبراء، بالشكر إليكم جميعاً على دعمكم وتمنياتكم الحارة، وأتمنى لنا نقاشات مثمرة على مدار الأسبوع!

وشكراً جزيلاً على حسن إصغائكم.